العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

كرامة السياسيين أولا ولاحقا تأتي حرية الإعلام في لبنان

جورج قرداحي يريد إعلاما رومانسيا بعيدا عن انتقاد السياسة والواقع

استبدل وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي مبدأ محاسبة الصحافة للسياسيين، بمحاسبة الصحافة نفسها على انتقادها للسياسيين، متجاهلا كل الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون والتهديد المتزايد لحرية الإعلام في البلاد.

لا نقابة ولا سلطة تحميان الصحافة في لبنان

بيروت - انتقد وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي وسائل الإعلام في بلاده معتبرا أنها تمارس "اعتداء على كرامة السياسيين"، في تصريح جديد مثير للجدل لاسيما في وقت يزداد فيه استياء الشعب اللبناني من الطبقة السياسية وتحميلها مسؤولية أزمات البلاد الكارثية.

وجاءت انتقادات قرداحي خلال لقائه وفدا من نقابة محرري الصحافة اللبنانية، برئاسة النقيب جوزف القصيفي، تم خلاله استعراض شؤون القطاع الإعلامي وبحث قانون الإعلام الذي يجري الحديث عنه منذ سنوات دون التوصل إلى صيغة ترضي جميع الأطراف.

وأشار قرداحي إلى أن "هناك شكوى كبيرة من السواد الأعظم من اللبنانيين من تغلل بعض الإعلام"، مؤكدا أنه "سيعمل على دراسة وإعداد ميثاق شرف إعلامي مع زملائنا الإعلاميين يهدف إلى احترام كرامة وحريات وحيثيات الآخرين بالإضافة إلى دراسة قوانين أخرى موجودة في اللجان النيابية".

سامي كليب

نخشى من خطط مدروسة لتكميم أفواه الإعلاميين وتدجينهم

وأضاف "إننا مقبلون على مستقبل جديد فلنُرس أنظمة وقواعد للإعلام اللبناني على المدى البعيد".

واستهجن صحافيون وعاملون في قطاع الإعلام اللبناني تصريحات قرداحي التي تنتصر للسياسيين وتصادر حرية التعبير ومبدأ أساسيا للصحافة وهو مساءلة ومحاسبة الطبقة السياسية، خصوصا في بلد مثل لبنان تعتبر فيه صحافة المساءلة ذات أهمية قصوى بسبب الفساد المستشري في البلاد والأزمات الاقتصادية التي تسبب بها السياسيون.

ويبدو قرداحي متمسكا بموقفه المنتقد لحرية التعبير في الإعلام رغم الجدل الواسع الذي أثارته تصريحاته السابقة عند تسلمه منصبه، والتي دعا فيها لعدم استضافة "المبشرين بالجحيم" في الشاشات اللبنانية.

ورأى البعض أن الإعلام اللبناني مقبل على موجة جديدة من القمع، وقال الإعلامي سامي كليب في تغريدة على تويتر "نخشى أن تكون ثمة خطط مدروسة لتكميم أفواه الإعلاميين وتدجينهم، لذلك يجب عدم السكوت وتعزيز التواصل مع المؤسسات الدولية المدافعة عن حرية الإعلام والإنسان".

واستنكر تجمّع نقابة الصحافة البديلة ما صدر عن قرداحي في أول تصريح له، معتبرا أنه "سمح لنفسه بلعب دور الوصي على وسائل الإعلام وتحديد ما يجب أن يقال وما يجب أن يحجب، عبر دعوة وسائل الإعلام إلى عدم استضافة المحللين الذين أشاروا إلى المحاصصة المكشوفة في تشكيل الحكومة".

وحذر التجمّع السلطة من مغبة لعب هذا الدور، داعيا إلى "احترام الحريات الإعلامية"، ومؤكدا أن "محاولات تحويل لبنان إلى دولة أمنية سيتم التصدي لها من قبل الإعلاميين أولا".

وذكّر التجمّع بضرورة إلغاء وزارة الإعلام أسوة بالبلدان الديمقراطية التي تحترم حرية التعبير.

وقدمت وزارة الإعلام منذ أشهر تعديلات جوهرية على اقتراح "قانون الإعلام" لحماية جميع الصحافيين والإعلاميين، بانتظار إقرارها في مجلس النواب، لكن لم يتم إقرارها.

وتعزز التعديلات حماية الصحافيين والإعلاميين من أي انتهاك أو تضييق قد يتعرضون له، وتلغي محكمة المطبوعات، بحيث تُحال أفعال الإعلام أمام محكمة مختصة بالإعلام، حيث توسعت الانتهاكات بحق الصحافيين والناشطين من خلال حملات تحريض وتهديد على مواقع التواصل، واستدعاءات أمنية ودعاوى قضائية، وكلها تهدف إلى الحد من الحريات ونقل الحقيقة، لكن التوجهات الجديدة لوزير الإعلام يبدو أنها لن تسير لصالح حرية الصحافة والإعلام في البلاد، مع كيل الاتهامات لوسائل الإعلام وتبرئة السياسيين وإعطائهم دور الضحية من قبل الإعلام المنفلت.

ولم يخفِ قرداحي توجهاته لتقويض النمط القائم على حرية التعبير في الإعلام، الذي يكفله الدستور اللبناني، متحدثا عن ضوابط للإعلام ويطالب بأن تكون نصوصا ضمن القانون المزمع إقراره.

وقال "أريد إعلاما على صورة لبنان الذي نعرفه، لبنان الرحابنة وفيروز. فهذا هو لبنان الجميل وليس لبنان الذي يشهد نوعا من التفلت بسبب الظروف التي مر بها بلدنا من كورونا والتحركات الشعبية". وأسف قرداحي لـ"تضعضع ومصادرة القيم التي تربينا عليها"، مشددا على "المبدأ الأساسي للإعلام وهو الحرية التي نقدسها، لكن حرية المرء تقف عند حدود حرية الآخرين. وهذا مبدأ عالمي فلا يجوز انتهاك حريات وحرمات الناس والاعتداء عليهم بالإشاعات المغرضة وبالشتائم أحيانا". وقال "لا يوجد إعلام في العالم يسمح بهذا الأمر فهناك قوانين تضع ضوابط كفرنسا مثلا التي هي أم الحريات حيث لا يمكن الاعتداء على كرامة السياسيين".

والمفارقة هو تجاهل وزير الإعلام التام لمشاكل وأزمة الصحافة والإعلام في بلاده والانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون من قبل الطبقة السياسية التي يدافع عنها.

فبعد عقود من تميز لبنان بحرية الصحافة مقارنة بالبلدان العربية المحيطة به، شهدت هذه الحرية انتكاسة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة وانعكست تضييقا للخناق على اللبنانيين الذين يعانون أزمة اقتصادية وسياسية مستفحلة.

وشكت ألسي مفرّج عضو تجمع "نقابة الصحافة البديلة" (مستقلة) من أن التضييق على الصحافيين ازداد أخيرا ووصل إلى حد استدعائهم من المحاكم العسكرية واستخبارات الجيش.

وفي يناير الماضي طوقت دورية للجيش اللبناني مبنى محطة "الجديد" التلفزيونية الخاصة بالعاصمة بيروت، بهدف توقيف أحد صحافييها على خلفية مقال له حول التحقيقات الجارية في ملف انفجار مرفأ بيروت.

وازدادت هجمات الجيوش الإلكترونية التابعة لأحزاب السلطة (التي يدافع عنها قرداحي) ضد الصحافيين على مواقع التواصل، في محاولات للضغط عليهم كي لا يُعبروا عن رأيهم.

ولفتت مفرج إلى أن ترهيب الصحافيين قد يكون هدفه الحد من قيامهم بدورهم في نقل الحقائق في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. وذكّرت بالانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون من جانب القوى الأمنية أثناء تغطيتهم للاحتجاجات الشعبية.

وآخر انتهاك أثار ضجة واسعة في الأوساط الصحافية في لبنان قبل حوالي أسبوعين حينما منع القصر الرئاسي مراسلة "الجديد" ليال سعد من التغطية في المقر الرسمي.

وقال المسؤول الإعلامي في مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز" جاد شحرور إنّ "الصحافيين يواجهون في لبنان أشكالا متعددة من الترهيب والقمع، أبرزها الاعتداءات المباشرة التي طالت مراسلين ومصوّرين أثناء تأدية عملهم الصحافي وتغطياتهم الميدانية، سواء من قبل العناصر الأمنية أو حرس مجلس النواب قبل أن نرصد في الفترة الأخيرة ممارسات لم تعد تقتصر على الأجهزة الأمنية، بل انضم إليها مناصرو الأحزاب وأشخاص يتمتعون بحمايات حزبية لتصل إلى الضرب والطعن بالسكين، عدا عن المضايقات والشتائم التي تنهال على الصحافيين، ولاسيما الصحافيات، عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتهديدات التي تطرق أبوابهم".

وغابت هذه الانتهاكات عن نقاشات لجنة الإعلام والاتصالات التي عقدت جلسة الاثنين برئاسة النائب حسين الحاج حسن، وحضور وزير الإعلام جورج قرداحي، ووزير العمل مصطفى بيرم، حيث اكتفت بعرض مقترحات للدراسة تضمنت اقتراح القانون المعجل المكرر الرامي إلى السماح للصحافيين غير المرتبطين بعقد عمل الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي قرر المجلس إحالته في جلسته المنعقدة بتاريخ الثلاثين من يونيو 2021 على لجنة الإعلام والاتصالات. واقتراح القانون الرامي إلى تنظيم المواقع الإلكترونية الإعلامية المقدم من النائب حسين الحاج حسن. وسوف تتابع اللجنة درس هذه المواضيع في جلسة تحدد لاحقا.

جلسات عمل لتقريب وجهات نظر الصحافيين الليبيين بشأن قانون الإعلام

طرابلس - يشارك مجموعة من الصحافيين والقانونيين الليبيين في جلسات النقاش لتقريب وجهات النظر والبحث عن أرضية مشتركة بين كافة الفاعلين في قطاع الصحافة والإعلام، ضمن مبادرة وطنية لإعداد وصياغة "وثيقة احترام حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام".

واستأنف المركز الليبي لحرية الصحافة جلسات العمل لبحث المحاولات المتعددة خلال السنوات الماضية لتنظيم قطاع الإعلام الليبي، وتأثير الانقسام السياسي والنزاع المسلح على وسائل الإعلام العامة، وإيجاد تصور لتأسيس وهيكلية القطاع وفقا لمبادئ الحوكمة والمعايير الدولية.

وركز المشاركون على ضرورة تحديد النظام الهيكلي للقطاع الإعلام واستيعابه ضمن هيكلية الدولة، بما يضمن استقلاليته عن الحكومة وذلك من خلال إقرار قانون لتأسيس المجلس الأعلى للإعلام كما نص على ذلك في المادة الدستورية رقم 174 بباب الهيئات المستقلة بمشروع الدستور الليبي والتي تنص صراحة على استقلالية الإعلام.

وتناول المشاركون الإطار القانوني اللازم للتنظيم الهيكلي وضرورة حماية السمعة والخصوصية وأهمية تنظيم من خلال إقرار قانون جديد للصحافة والنشر يحدد مهام وواجبات النقابة الوطنية للصحافيين، وقانون الحق في الوصول للمعلومات.

ومن المزمع أن يشارك أكثر من 150 صحافيا وقانونيا ليبيا خلال جلسات النقاش في خمس مدن ليبية خلال الربع الأخير للعام الجاري، بهدف إعداد بنود وثيقة "احترام حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام" والتي سيتم جمع التوقيعات عليها لاحقا من قبل الأحزاب والكيانات السياسية والمرشحين في الانتخابات الوطنية القادمة الرئاسية والبرلمانية "بهدف تعهدهم وإقرارهم بالعمل مع المجتمع المدني والصحافيين لإقرار قوانين جديدة لتنظيم الإعلام وإنهاء حالة الفوضى والانفلات الإعلامي بما يحقق الاستقلالية وحرية الصحافة ويضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين".

وتنتظر الساحة الإعلامية الليبية نتائج لجنة إصلاح وتطوير الإعلام في ليبيا، التي أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة عن تشكيلها في يونيو الماضي.

ومنحت اللجنة صلاحية عقد حوارات موسعة مع كل المهتمين بالمجال الإعلامي ومنظمات المجتمع المدني؛ للاستنارة بآرائهم في الإجراءات الإصلاحية اللازمة لقطاع الإعلام، فيما ينبغي عليها تقديم تقرير بنتائج أعمالها للعرض على رئيس الحكومة.

وتستعد اللجنة لإصدار توصياتها خلال الأيام القادمة، وفق ما أكده رئيسها عبدالرزاق الداهش.

وقال الداهش "نريد بالتأكيد إعلاما أكثر مهنية، وأكثر استقلالية، ووفقا لثنائية حرية ومسؤولية، وهذا ما نراه كمقومات أو مرجعيات، لاستخلاص إجابة السؤال: كيف ينبغي أن يكون إعلامنا؟".

وأضاف الداهش أن وظيفة اللجنة تصميم تصورات لنظام إعلامي متصالح مع العصر، فضلا عن تحويل منشور رئيس الحكومة رقم 8 إلى واقع، وإنتاج بيئة عمل للصحافيين، وعدم التضييق عليهم، وحماية مصادرهم، وحريتهم في النفاذ إلى المعلومات.

> جمع توقيعات لوثيقة «احترام حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام» لإقرار قوانين جديدة لتنظيم الإعلام

وحددت المادة الثانية من قرار إنشاء لجنة إصلاح وتطوير الإعلام مهام اللجنة في وضع المقترحات والتصورات اللازمة لتنفيذ ما جاء بمنشور رئيس حكومة الوحدة الوطنية المتضمن مطالب الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن إصلاح وتطوير الإعلام في ليبيا.

وعمم الدبيبة في الثالث من مايو الماضي، منشورا بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، شدد على الحق في التعبير وانتقاد أداء الحكومة، ومنع استهداف أو اعتقال الصحافيين، والالتزام بحمايتهم من المخاطر أثناء تأدية أعمالهم.

الصحافيون يبحثون النظام الهيكلي لقطاع الإعلام

مجلة فرنسية تغازل اليمين المتطرف بغلاف عنصري

باريس - نشرت مجلة "كوزور" الفرنسية صورة غلاف لخمسة أطفال من أعراق مختلفة مصحوبة بتعليق ساخر "ابتسموا، لقد استُبدلتم تماماً!"، في دعم لموقف اليمين المتطرف الذي يشير إلى تغيّر ديموغرافي في فرنسا.

وأثارت المجلة في عددها الصادر في سبتمبر الجاري انتقادات عديدة فيما اعتبر عنصرية فاضحة، حيث طُرح الموضوع الرئيسي للمجلة على الغلاف بعنوان فرعي نصه "التركيبة السكانية الجديدة لفرنسا بالوثائق والأرقام".

وتهدف صورة الغلاف إلى إظهار أن فرنسا تتغيّر من بلد يغلب عليه السكان البيض إلى بلد تغزوه الإثنيات المتعددة، وهو ما يحذر منه اليمين المتطرف معتبرا أنه يهدد الهوية الفرنسية.

وأدان كثيرون غلاف المجلة معتبرين أنها إشارة عنصرية فجّة تكرّس خطاب الكراهية، ولا تندرج في إطار حرية التعبير.

وشجبت إليزابيث موريتو وزيرة المساواة بين الجنسين والتنوع وتكافؤ الفرص، ما فعلته المجلة ووصفته بـ"الفعل المشين"، مضيفة أنّ غلاف المجلة الذي يحيل إلى "نظرية المؤامرة حول 'الاستبدال الهائل' على أساس لون البشرة أو الأصل العرقي، ينطوي على عنصرية لا حدود لها".

ولفتت الوزيرة الفرنسية في تغريدة على تويتر إلى أنّ الوفد الوزاري لمحاربة العنصرية أقام دعوى قضائية ضد المجلة.

بدوره قال وزير الداخلية السابق كريستوف كاستانير إنه بينما تتبنى مجلة "كوزور" خطاباً عنصرياً مستهدفة الأطفال، فإنه يفخر بالدفاع عن فرنسا التي يولد فيها جميع الأطفال متساوين في الحقوق ويكون التمييز دائماً جريمة.

كما أشار توماس بورتس المتحدث باسم المرشحة الرئاسية ساندرين روسو إلى غلاف المجلة بوصفه "مهيناً"، وطالب بمعاقبة "كوزور" على منشورها العنصري.

إليزابيث مورينو

غلاف المجلة ينطوي على عنصرية لا حدود لها

من جهتها برّرت مديرة تحرير المجلة إليزابيث ليفي اختيار الغلاف خلال برنامج حواري تلفزيوني، بالقول "لقد فعلنا ذلك لنحذّر من ظاهرة نشهدها".

وتابعت "فرنسا تشهد حصة متزايدة من الأطفال المولودين لوالد واحد أو والدين من أصل أجنبي من خارج أوروبا ومن ثقافة أجنبية. لا تكمن المشكلة في أن مجتمعنا متعدد الأعراق. إنه متعدد الثقافات. وإن نشأ كل هؤلاء الأطفال مثل الفرنسيين من ناحية القيم والأخلاق، لم نكن لنشغل بالنا، لكن ليس هذا هو الحال".